افتتاحية

قضايا ذات أولوية على أجندة السياسة الدولية

أبو الفضل الإسناوى

مساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

ثمة اتجاه يرى أن قضايا البيئة والطاقة، والإرهاب، بالإضافة إلى التحولات الداخلية، ستمثل من الآن فصاعدا أولوية متقدمة على أجندة اهتمامات العلاقات الدولية، خاصة مع اختفاء قضايا رئيسية استحوذت على جهود الدبلوماسية الدولية فى مرحلة الحرب الباردة، كخطر الحرب النووية، ونزع أسلحة الدمار الشامل.

لإدراك أهمية الموقع الذى تشغله تلك القضايا فى العلاقات الدولية المعاصرة، كان من الضرورى دراستها وقراءة ما لها من أبعاد ودلالات بالغة الأهمية والتأثير فى الوقت الراهن، حتى تبدو بصورة واضحة للعيان.

لقد أصبحت الإشكاليات العالمية المتعلقة بحماية البيئة، وتغير المناخ، والموارد الطبيعية، المتمثلة فى الطاقة، بالإضافة إلى ارتدادات مكافحة الإرهاب واستهدافه للدول، من الأهمية بمكان، حيث لم يعد من المقبول أن تناقش العلاقات الدولية الاقتصادية، والسياسية، والأمنية بدون أن تكون لتلك القضايا مكان الصدارة.

ومن منطلق التحديات التى تفرضها تلك القضايا فى المرحلة المقبلة، تعرض مجلة السياسة الدولية فى هذا العدد أربع دراسات. تركز اهتمام الدراسة الأولى على تحليل أثر التغير المناخى على علاقات القوى وتوازن المصالح بين دول الشمال المتقدم والجنوب النامى، فى ظل العديد من المؤتمرات والالتزامات الدولية المتعاقبة، وفى إطار نظريات المناخ المختلفة، حيث جاءت تلك الدراسة التى أعدتها، دكتورة سوزى رشاد، أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة ٦ أكتوبر، بعنوان "انعكاسات توازن القوى الدولى على قضايا المناخ"، لتناقش عبر مستويات مختلفة أهم النظريات التى ربطت بين المناخ والعلاقات الدولية، والأطروحات التى تتناولها تلك النظريات، وموقع قضية المناخ على الأجندة الدولية، وجهود الأمم المتحدة لسد الفجوة بين الشمال والجنوب، فى ظل تناقض الرؤى، بالإضافة إلى تأثير ميزان القوى فى التفاوض المناخى.

ومن الحقائق الجديرة بالتنويه هنا، والتى تطرقت لها تلك الدراسة بالتفصيل، أن المفاوضات المناخية، منذ انعقاد المؤتمر الدولى الأول للمناخ الذى نظمته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة فى النمسا عام ١٩٨٥، لم تحقق نتائج عملية ملموسة، بالرغم من أن قضية المناخ من القضايا التى تمس بقاء الجنس البشرى ووجوده على سطح الأرض. وقد يكون سبب ذلك هو محاولة كل طرف فى المفاوضات المناخية إثبات أطروحته، بغية إقناع الطرف الآخر بجدواها وأهميتها.

وإذا كانت حماية البيئة من التلوث وضمان الاستخدام الرشيد لثروتها الطبيعية لمصلحة البشرية كلها هى غاية يسعى المجتمع الدولى لها، فإن الالتزام بالقواعد القانونية التى تضمنتها المواثيق والاتفاقيات الدولية فى مجال البيئة، كما يقول أستاذنا الدكتور إسماعيل صبرى مقلد فى كتابه "العلاقات الدولية .. النظرية والواقع"، يعد هو مسئولية تقع على عاتق جميع الدول، خاصة الغنية والمتقدمة منها، لما تتمتع به من وفرة كبيرة فى مواردها وإمكاناتها.

أما الدراسة الثانية، التى أعدها دكتور محمد أبو سريع على، خبير السياسات العامة وقضايا التنمية، فتتناول صراعات الطاقة، وإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، وتحاول تحليل أهم صراعات الطاقة فى أقاليم العالم المختلفة، مع تحديد أهمية كل إقليم فيما يتعلق بثروات الطاقة التى يحظى بها، وتصنيف هذه الصراعات فى تلك الأقاليم. وترى الدراسة أن خريطة صراعات الطاقة فى العالم تتأثر بالاكتشافات الجديدة، وأن المشهد الدولى للطاقة تطور خلال الأعوام الماضية بشكل دراماتيكى، من خلال اكتشاف احتياطيات نفط وغاز جديدة، إضافة إلى دخول مصادر جديدة إلى السوق، أهمها البترول المستخرج من الصخر النفطى، وتطور تصنيع الوقود البيولوجى أو الحيوى واستهلاكه، مما أضاف –حسب الدراسة– عوامل تأثير جديدة فى السوق الدولية، التى شهدت تقلبات حادة فى الأسعار، وأثرت بشكل كبير فى النمو الاقتصادى، والاستقرار السياسى العالمى.

وعلى صعيد جغرافيا الصراع، أكدت الدراسة أن اكتشافات الطاقة فى شرق البحر المتوسط تؤثر فى مصالح كل من روسيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، وقد تهدد بتأجيج صراع فى تلك المنطقة. أما عن منطقة آسيا الوسطى، فترى الدراسة أن السيطرة على موارد تلك المنطقة تتيح التحكم فى إمدادات النفط، والغاز، والمعادن، والموارد الزراعية إلى روسيا، والصين، وشبه القارة الهندية، ودول الاتحاد الأوروبى.

وتستكمل الدراسة أن صراعات الطاقة نتج عنها فى الفترة الأخيرة تحالفات إقليمية، مثل التحالف المصرى – اليونانى – القبرصى، والتحالف الإسرائيلى – التركى – اليونانى فى شرق المتوسط. وفى أحيان أخرى، تشكلت بعض التحالفات الدولية التى تعبر حدود الأقاليم وقارات العالم المختلفة. ومن أمثلة هذه التحالفات التحالف الخليجى – اللاتينى، والتحالف الخليجى – الأوروبى – الشرق متوسطى، والتحالف الصينى – الروسى، والتحالف الصينى – الإيرانى.

أما الدراسة الثالثة، التى أعدتها دكتورة هبة محمد زهرة، مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، فقد ركزت على " تأثير نمط السياسة الخارجية فى استهداف الإرهاب للدول". وتكمن أهمية تلك الدراسة فى أنها تجيب عن تساؤل مهم يتعلق بأثر السياسة الخارجية للدول على استفزاز الإرهاب الدولى/ العابر للحدود لتوجيه ضرباته.

وترى الدراسة أن انضمام الدولة إلى منظمات دولية حكومية تركز على مكافحة الإرهاب أدى إلى استهدافها بواسطة الإرهاب العابر للحدود. وتشير إلى علاقة ارتباطية موجبة بين الدعم العسكرى المتمثل فى "نشر الدولة لقواتها عبر البحار"، واستفزاز الإرهاب العابر للحدود لضرب مصالحها. من هذا المنطلق، وفقا للدراسة، يمكن القول إنه كلما تبنت الدولة سياسة خارجية نشطة، أو تدخلها فى الحروب الأهلية والنزاعات مع الدول الأخرى، فإن هذا سيزيد من احتمالات تعرضها لهجمات إرهابية.

وعلى صعيد آخر، فإن هناك بعض الدول تستخدم الإرهاب كإحدى أدوات سياستها القومية الموجهة ضد بعض القوى الخارجية المعادية لها. مثال ذلك ما حدث بين العراق وإيران، إثر اندلاع الحرب بينهما فى عام ١٩٨٠، عندما استخدمت الدولتان فى مواجهة بعضهما البعض العديد من المنظمات الإرهابية لزعزعة الاستقرار فى الداخل. كما تستخدم دول أخرى صغيرة التنظيمات الإرهابية كإحدى أدوات سياستها الخارجية للعب دور على المستويين الإقليمى والدولى.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من تبلور ما يشبه الاجماع الدولى بالكامل فى السنوات الأخيرة على ما تنطوى عليه ظاهرة الإرهاب الدولى من أخطار متصاعدة على السلم والأمن الدوليين، من أهمها استهداف الإرهاب للدول التى تكافحه، والتى تتبع سياسة خارجية مناهضة له، فإن –كما تبين الدراسة– هناك خطورة قد تنتج عن فرض عقوبات دولية على دول ترتكب بعض المخالفات والانتهاكات فى مكافحة الإرهاب، تتمثل فى أن هذا الإجراء سيزيد الجماعات الإرهابية قوة، وينتج عنه هجمات إرهابية إرهابية جديدة. من هنا، يمكن الإشارة إلى أن فرض العقوبات الاقتصادية، كأداة من أدوات السياسة الخارجية، قد يؤدى إلى نتائج عكسية، بمعنى أن هذه الأداة تستدعى الشعوب المطحونة، وتزيد من أوضاعها سواءا، وتجعل بعضها يتجه إلى أعمال العنف والإرهاب.

أما الدراسة الرابعة، التى أعدها دكتور سعد ناجى جواد، مدرس الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن، فقد جاءت بعنوان "المعضلة الكردية فى العراق .. عوامل التأزم والمستقبل"، لتناقش الأسباب التى أدت إلى إفشال حل سلمى دائم للمعضلة الكردية العراقية، وحدود دور الأطراف الداخلية والقوى الخارجية فى تأزم تلك القضية.

ومن أهم الحقائق التى لا يمكن إغفالها، والتى تتطرق لها تلك الدراسة بالتفصيل، هى فشل جميع الحلول التى طرحت للتعاطى مع المشكلة الكردية، سواء تمثلت فى حلول عسكرية، لم ينتج عنها سوى الدم، وتعميق الهوة بين الشعبين العربى والكردى فى العراق، أو حلول سلمية فشلت فى إيجاد حل دائم للمشكلة لعدة أسباب، ذكرتها الدراسة، لعل أهمها فقدان الثقة المتبادلة بين الطرفين، الحكومى وقيادات الأحزاب الكردية، والتعامل بمنطق الضعف والقوة مع المشكلة. فكل طرف يبدى مرونة كبيرة إذا ما شعر بأنه ضعيف وبحاجة إلى وقت لكى يقوى من مركزه، ويتصلب ويصعد من من مطالبه إذا شعر بأنه الطرف الأقوى.

تتبع مسار الأزمة الكردية فى العراق قد يكشف عن أن هناك أطرافا خارجية، خاصة إسرائيل، تلعب دورا فى تأزم تلك المشكلة، وتدعم انفصال الإقليم. فإسرائيل هى الطرف الوحيد الذى أيد استفتاء ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، وحثت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على تأييده. لذلك، قد يكون التصعيد بين الطرفين العربى والكردى مدفوعا من الخارج.

إن الخطوة الأولى والأهم لاستقرار العراق، والتى أكدتها الدراسة، تتمثل فى بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف، وكتابة دستور جديد، بأيد عراقية خالصة، يضمن مصالح وحقوق الجميع بدون تمييز. فلو كان هناك عراق مستقر وآمن، لما استطاع الإرهاب أن ينهش فى جسده، ولم تكن هناك فرصة لتركيا وإيران وحتى إسرائيل، للتغلغل فيه، واختراقه بالقوات العسكرية والنفوذ.